هل يمكن أن تعصف مستجدات التجارة الدولية بنظام التجارة العالمي؟

بيان صحفي

القاهرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، ندوة بعنوان: "هل يمكن أن تعصف مستجدات التجارة الدولية بنظام التجارة العالمى؟"، تحدث فيها الخبير العالمى عبد الحميد ممدوح، كبير مستشارى شركة King & Spalding الدولية للمحاماة، ومدير قطاع التجارة فى الخدمات فى منظمة التجارة العالمية سابقا، وذلك بحضور نخبة من المتخصصين فى مجال التجارة والاقتصاد.

وقال عبد الحميد ممدوح إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبدوا رابحة في الوقت الحالي ولكن على المدى الطويل الولايات المتحدة تعتبر أكبر خاسر من وراء هذه الحرب التجارية، بالنظر إلي تبعات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي.

وأكد عبد الحميد أن قرارات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم حمائية بشكل فردي ومفاجئ أدى إلى تصاعد النزعة الدولية تجاه فرض رسوم الحماية على المستوى العالمى منذ مارس الماضي وحتى الآن بشكل متصاعد، وهو الوقت الذي شهد صدور قرار فرض رسوم حمائية على الواردات الأمريكية من الألومنيوم والحديد، بدعوى حماية الأمن القومي الأمريكي، وهو مبرر غير منطقي لعدة أسباب أهمها أن الاتفاقيات التجارية العالمية تحتوي على استثناءات من الممكن اللجوء إليها عند توافر أسباب الحصول على الاستثناء، ومن بينها حماية الأمن القومي ولكن واردات الحديد والألومنيوم الأمريكية ليست سببا كافيا لاعتبارها مسألة ترتقي لتهديد الأمن القومي.

ويري عبد الحميد، أن الصين تشكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى التجارة الدولية، لأن الصين لا تلتزم بتطبيق قواعد اللعبة كما يجب، وأكثر ما يتضرر منه الأمريكان في الأزمة الحالية هو النقلة التكنولوجية التي تشهدها

الصناعات الصينية حاليا، وهو ما يمكن أن يبرر التحول في السياسة التجارية الأمريكية في الفترة الأخيرة، مشيرا إلى أن قرارات الرئيس الأمريكي ترامب أدت إلي شيوع حالة من عدم اليقين بين الأسواق العالمية، وتتراجع أسهم صناعات كبيرة مثل صناعة السيارات، وعلى المدى الطويل تتوقع سيناريوهات الحرب التجارية تراجع دخول الأفراد على مستوى العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط.

وأعتبر عبد الحميد أنه رغم التحديات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية حاليا إلا أنه لا يوجد بديل لها لإدارة منظومة التجارة العالمية، وهو ما يتطلب منها إعادة تفعيل بعض الآليات مثل المتابعة وإصلاح نظام فض المنازعات التجارية، لافتا إلي أن توجه تحرير التجارة الدولية كان أحد عناصر خلطة سياسية عالمية كانت يستوجب معها اتباع سياسات أخرى موازية لاكتمال المنظومة، وذلك على مستوى السياسات التجارية والمالية والنقدية المكملة من أجل ضمان توزيع ثمار تحرير التجارة بشكل جيد على التنمية في الدول، وهو ما لم يحدث بشكل كامل.

وحدد عبد الحميد أسباب تصاعد الشعبوية حول العالم وعلى رأسها رد الفعل المناهض للعولمة والسخط الناتج عن عدم تنفيذ وعود تحرير التجارة.

وفي المقابل، أكدت السفيرة ماجدة شاهين، مستشار وزير التجارة والصناعة للعلاقات الدولية، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هو الطرف الرابح حاليا من الصراع التجاري الدائر، ويجني حاليا ثمار سياسته التجارية مع الصين، بعد التحول الجذري الذي شهده الموقف الصيني خلال الستة أشهر الماضية من الأزمة التجارية والذي اتسم بالتراجع وإبداء الرغبة في إعادة المفاوضات مع الولايات المتحدة في القضايا الحساسة، وخفض الجمارك على الواردات الصينية من السيارات الأمريكية واستعدادها لشراء مزيد من المنتجات الأمريكية.

وقالت ماجدة شاهين، إن الولايات المتحدة لديها القدرة على فرض النظام التجاري العالمي لعدة اعتبارات، أهمها عدم وجود عملة بديلة للدولار الأمريكي والذي بدأ الاعتراف به كعملة الاحتياطي الدولي منذ عام ١٩٤٥، وأنها من أكبر الدول المستهلكة في العالم، كما أن الصين تعلم أنها لن تستطيع مجابهة السياسات التجارية الأمريكية.

وأضافت شاهين، أن توجه الدول الإفريقية لإنشاء منطقة تجارية حرة للقارة يعد من أحد الخطوات الذكية التي تعزز من فرص التعاون والتكامل بين دول القارة، رغم أن الوصول إلى هذه المرحلة قد يستغرق مزيدا من الوقت لإنهاء مراحل المفاوضات، علما بأن تحقيق هذه الخطوة سيترتب عليه تحرير ٩٠% من البضائع والخدمات المصدرة والمستوردة، وهو ما يستوجب من دول القارة السعي إلي رفع مستوى مشروعات الطرق وتحديث الموانئ.

ومن جانبه، أكد إيهاب إسماعيل عبد الظاهر، عضو مجلس إدارة المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعكس توجه سياسي من الولايات المتحدة الأمريكية مرشح للاستمرار في

الفترة المقبلة وأنها ليست توجه شخصي من الرئيس الأمريكي، لافتا إلى أن الصين تسعي فقط إلى كسب مزيد من الوقت من أجل احتواء رد الفعل الأمريكي ودراسة الرد المناسب لتوجهات الاقتصاد الصيني.

وشدد إيهاب إسماعيل، على أن السوق المصرية أمامها فرصة كبيرة لاقتناص الفرص المتاحة من هذه الأزمة، وجذب الاستثمارات الواردة من جانب الصين وأوروبا لتصبح البديل المناسب في القارة الإفريقية، ولكن يجب أن يكون هناك تحرك مدروس من الحكومة لاستيعاب هذه الفرص واستغلالها بشكل أمثل، مشيرا إلى أن هناك صراع قائم بين الدول الإفريقية لجذب هذه الاستثمارات والفوز بهذه الفرص يتوقف على نجاح كل دولة في التسويق لجذبها.

من جانبها تري الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أن منظمة التجارة الدولية تحتاج إلى إعادة إحياء لآلية فض المنازعات والنظر إلي احتياجات الدول النامية، وأن الدول النامية عليها الانتباه إلي تحركات المارد الصيني، معتبرة أن الصين هي القوة العظمى القادمة، وأن المستقبل للقارة الإفريقية في الفترة المقبلة، ويجب مراجعة الخطوات التي اتخذتها مصر حاليا من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التحول المرتقب للقارة الإفريقية.